وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

إدارة التسجيل والتراخيص التجارية
Registration and Commercial Licenses Department

إقرار بعلاقة إيجارية

إنه في يوم ..... الموافق ...../...../..... م، حُرر هذا الإقرار بين كل من:

أولاً السيد/ الشركة/ ..... صفته .....
الجنسية: ..... بطاقة شخصية رقم/ السجل التجاري: .....
العنوان: ..... (طرف أول مؤجر).

ثانياً السيد/ الشركة/ ..... صفته .....
الجنسية: ..... بطاقة شخصية رقم/ السجل التجاري: .....
العنوان: ..... (طرف ثاني مستأجر).

حيث يمتلك الطرف الأول بموجب ..... ، وقد أبدى الطرف الثاني رغبته في إيجار العين والتي هي عبارة عن (محل تجاري، مكتب، ورشة، مصنع، مخزن، غير ذلك .....)، وبياناتها كالتالي:
رقم المنطقة: ..... اسم المنطقة: ..... رقم المبنى: ..... الطابق: ..... رقم الشقة: .....
مساحة الموقع: ..... رقم الكهرباء: ..... اسم مالك العقار: .....
مدة الإيجار: ..... من تاريخ: ...../...../..... م إلى تاريخ: ...../...../..... م .

ورغبةً في استخراج الرخصة التجارية للغرض من الإيجار وفقاً لأحكام القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن المحال التجارية والصناعية والعامة المماثلة والباعة المتجولين، فقد تم الاتفاق على ما يلي:
أن يكون الإقرار الماثل، بما تضمنه من بيانات، دليلاً على العلاقة الإيجارية بين الطرفين، محل عقد الإيجار المؤرخ ...../...../..... م، ويعمل به في أغراض استخراج الرخصة التجارية للعين محل العقد سالف البيان.

المؤجر **المستأجر**

إقرار مقدم طلب استخراج الرخصة

أقر أنا الموقع أدناه: السيد/ الشركة/ ..... ، بأن كافة البيانات المدرجة بالإقرار الماثل، وما أرفق به من مستندات صحيحة وتتفق وأحكام القوانين المنظمة وعقد الإيجار المُحرر بتاريخ ...../...../..... م ، وأتحمل / نتحمل كافة التبعات القانونية، أي كان نوعها، إذا ما ثبت عكس ما تقدم سواء في مواجهة وزارة الاقتصاد والتجارة أو الغير، كما نقر بسريان العلاقة الايجارية وقت إصدار الرخصة وأن الوزارة غير مسؤولة عن تاريخ انتهاء العلاقة الايجارية ،وذلك دون أدنى مسؤولية على المختصين بوزارة الاقتصاد والتجارة.

المقر بما فيه

الاسم: .....

التوقيع: .....
رقم البطاقة الشخصية/ السجل التجاري: .....
الصفة: .....

المرفقات:

١. البطاقة الشخصية / السجل التجاري للطرفين.
٢. صورة عن سند الملكية.
٣. إقرار بين المالك والوسيط العقاري، (في حال تخويل غير المالك الحق بتأجير العقار).